الخطوط الحمراء في معركتي الأمن والسياسة... والباقي تفاصيل

فرنسا- فراس عزيز ديب

منذ انسحاب القوات الروسية من سورية، سال حبر الكتّاب والمحلّلين للحديث عن هذه الحادثة التي شكلت مادةً دسمةً لهم. لكن بعضهم بدا كما المقامر الذي يجلس على الطاولة فيخسر، ثم يطالب بإعطائه فرصةً جديدةً عساه يعوض ويثبت أن تحليله رصين و«معلوماته» دقيقة، لكنه ما يلبث أن يخسر من جديد، علماً أن حلبة الصراع كانت حافلةً بالأحداث التي ربما هي أهم بكثير من مسألة الانسحاب الروسي- الجزئي- هذا دون أن نستثني فرضيّة أننا في منطقة متشابكة لا يمكن فيها فصل الحدث عن الآخر.

هذه الأحداث وتشابكاتها نجح الأمين العام لحزب الله السيد «حسن نصر الله» في حديثه الأخير بأن يفصلها، لأن كلامه- أياً كان موقفك السياسي منه- لم يتضمن معلومات مهمة فحسب، لكنه نجح أيضاً في توجيه رسائل مبطنةٍ وعلنية، فكيف ذلك؟

بما يتعلق بالمعلومات، فإن «نصر الله» وضع حداً لكل التحليلات السابقة عن «توقيت وآليات الانسحاب الروسي من سورية»، فلا السوري منزعجٌ لأنه لم يستشَر كما روّج البعض، ولا الإيراني لم يهضم الفكرة كما أكد البعض الآخر، بل إن «نصر الله» عاد لفترةٍ ما قبل التدخل الروسي في سورية وأكد أن هذا الأمر تم الإعداد لهُ منذُ أشهر قبل البدء به، وهو كلامٌ تطابق مع ما ذكرناه في «الوطن» قبل بدء التدخل الروسي في مقال بعنوان (بين الصمت الإيراني والقلق «الإسرائيلي»: ماذا لو صدقت مقولة مبارك؟) بأن تأكيد وليد المعلم أن سورية ستدرس أي طلب روسي لإرسال قوات، قابلتهُ يومها تصريحات من الكرملين بأنهم سيدرسون إجراء كهذا، هو نوعٌ من «أخذ العلم لمن يهمه الأمر»، «قد» يفضي فعلياً لإرسال هذه القوات، وهو ما تم بعد ما يقارب الشهر.

أما في الرسائل، فبدا واضحاً أن «نصر الله»، تولّى مسألة لجم الكيان الصهيوني، فالردّ على أي حماقة سيتجاوز الخطوط الحمراء، لكن هذا الأمر لا يبدو جديداً، الجديد والأكثر أهمية هو حديثه التفصيلي عن توضع المستودعات والمعامل والمختبرات المتعلقة بكل ماله علاقة بالصناعات الكيماوية أو المفاعلات النووية، وما يمكننا تسميته اختصاراً «إلى ما بعد بعد خزانات الأمونيا».

من السذاجة الظن أن «نصر الله» حاول فعلياً تنبيه سكان فلسطين المحتلة لخطر وجود هذه المستودعات والمعامل بالقرب من المدن، الرسالة في بُعدها الحقيقي تبدو من ضمن الرسائل الأمنية التي يجري عادةً تبادلها بين أي طرفي «نزاع»- إن جاز التعبير-، وعندما يتحدث «نصر الله» عن قدرات المقاومة للوصول لبنك الأهداف أولاً وآليات الردع المتطوّرة ثانياً، فهذا الأمر يجعلنا نتساءَل: إذاً وماذا عن قدرات الدولتين الرئيسيتين الراعيتين لهذه المقاومة؟

هذا الأمر لا يجعلنا ننكفئ لنحلّل فقط ما قاله «نصر الله»، هذا الكلام يجعلنا نعود سنوات لمرحلة مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني مع الدول (٥+١)، يومها كان الكيان الصهيوني يهدد ليل نهار بقصف المفاعلات الإيرانية، بل إن هناك من وضع سيناريوهات كاملة لهذه الحرب، وكأن الأمر ينتظر الضغط على زر الإطلاق، لكن «إدارة أوباما» كانت تقول في السر ما تقوله في العلن، إنها لن تشارك في هذه الغارات، ليس لأنها تعي أن الحل السلمي هو أفضل الحلول، لكنها كانت تعرف ما قد ينتظر الكيان من مجازفة في حال أقدم منفرداً على ذلك.

فهل هناك من لا يزال يشك أن الكيان الصهيوني راض عن الاتفاق النووي لأنه أهون الشرين، وأن كل «مرجلات نتنياهو» هي لذر الرماد في العيون أولاً، ولجعل حالة الغليان في المنطقة مستمرة ثانياً! وإلا كيف ستتابع مشيخات النفط سياسة تدمير الأوطان إذا لم يكن لديها حليف كالكيان الصهيوني يتوعد إيران ويهددها؟

أما الرسالة الثانية فهي تأكيده لرفض «حلفاء سورية» فكرة حلٍّ سياسي يجبر الأسد على الرحيل. هي رسالةٌ بأن المعركة ليست معركة خطوطٍ حمراء في «الأمن» و«العسكر» فقط، لكنها أيضاً معركة خطوطٍ حمراء في السياسة. هذه المعركة السياسية وضع «نصر الله» خطوطها الحمراء كحزب، وليس كدولة، «فما بالنا بالدول»، فهل أن هذا الأمر هو رسالةٌ لديمستورا وللمعرقلين لـ«جنيف ٣» بأن ما لم يتم أخذه بالقوة، لن يتم الحصول عليه بالسياسة؟

لم يكن مستغرباً الحديث عن وصول وفد أميركي لإدارة المفاوضات بدلاً من «معارضة الرياض»، والتنسيق للرد على ما يسمى أسئلة ديمستورا الـ«٢٩». إذا أردنا أن ننظر بحسن نية لهذه الخطوة، فلأن أعضاء وفد «معارضة الرياض» إما مسؤولون سابقون اعتادوا تلاوة البيانات والخطب التي تؤمن لهم الحفاظ على كراسيهم، أو أشخاص هامشيون لا خلفية ثقافية أو سياسية لهم، فتخيلوا مثلاً أن كبيرهم «وهابي» وأحد متحدثيهم مسؤول سابق اعتاد أن يصفق في المناسبات والأعياد الوطنية!

أما إذا أردنا أن ننظر بواقعية لهذا الأمر، فإن القصة لاتبدو بهذه السهولة، فمن يدقق في الأسئلة يتبين أنها لا تبدو من بنات أفكار المسؤول الأممي، تحديداً أنه يتحدث فعلياً عن «هيئة حكم انتقالية» وليس «حكومة انتقالية»، كما أن السؤالين التاسع والتاسع عشر مثلاً اللذين يتحدثان عن العلاقة بين «هيئة الحكم» ومجلس الشعب أو الرئاسة أو المؤسسات القائمة حالياً يحملان الكثير من التأويلات التي يجب الوقوف عندها، لأنهما عملياً يفترضان تعليق عمل الدستور الحالي الذي ينظم العلاقة بين جميع السلطات الدستورية، أي إنهم يريدون «مجلساً انتقالياً» على هيئة المجلس الذي تم تشكيله في فرنسا مثلاً وأعاد صياغة دستور ١٩٥٨، لكن على ديمستورا أن يتذكر أن من بين صناع هذا الدستور كان «ديغول» وما يمثله من تيار سياسي وليس ممثلاً لتنظيم إرهابي أصدر منذ أيام قراراً بمنع «لعبة النرد» لأنها من الملهيات والعياذ بالله!

معروفٌ للجميع أن القرارات الدولية لا تأتي بذكرٍ على موقع الرئاسة أبدا، والمعارضة يبدو أنها لا تزال متمسكة بفكرة الذهاب لجنيف لتسلم السلطة، مدعومة بمحاباة من ديمستورا وكيري، فماذا يريد الأميركي؟ قد يبدو الأميركي حتى الآن يتلاعب كما يريد، فهو من جهة ضد ما يسمى إعلان فصيل كردي (فصيلٌ كردي وليس الأكراد كمًا يخطئ البعض) للفدرالية، لكنه في الوقت ذاته ربما يمهد لما هو أبشع من الفدرالية. أما الأوروبيون فيبدون بلا أفق حتى بما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فلا يكادون يستيقظون من حدثٍ ليصحوا على آخر، وكان هذه المرة الدور على بروكسل وما تمثله من رمزية كعاصمة لمقر الاتحاد الأوروبي، بل خضعوا بشكل كامل لابتزازات الأتراك الذين لا يبدون بحال أفضل، فتركيا باتت بحالة من «اللاوعي» مع تأكيدات أمنية بأن منفذ التفجير الأخير هو مواطنٌ تركي، فقد استعجل الأتراك بإلقاء التهمة على «داعش»، وتناسوا أن «داعش» عادة ما تتبنى كل ما تقوم به، وهي صمتت تجاه هذا التفجير. أما الغليان في الجنوب فمستمر، حتى الصحوة الأردوغانية ومحاولة لملمة ما يمكن لملمته في العلاقة مع سورية لن تنفع، حتى لو بدأت خطواتها العملية. أما «آل سعود»، فليس من باب المصادفة الحديث بأن الملك مصابٌ بالخرف منذ العام ٢٠٠٩، والنزوع نحو التهدئة في اليمن، هو بالنهاية تحضيرٌ وإخراجٌ لما بعد مرحلة «سلمان»، لكن من سيكون كبش الفداء في هذه المملكة الملوثة بالدم؟

أما في سورية، فإننا أمام مفصل مهم متعلق بالتهديدات الروسية باقتراب ساعة الرد على كل من يخرّق الهدنة، والرد الأميركي الرافض لهذا التهديد، فالروس متسلحون هذه المرة بما أنجزوه من مصالحات قد تكون بديلةً عن إخفاق جنيف، فهل أن الرد الأميركي كلامٌ في الهواء أم أنه رفضٌ جدي. ربما كلامٌ في الهواء لأن الأنظار قريباً ستتجه نحو شمال إفريقيا، إلا أن قرروا أن يأتوا هم بجيشهم كما قال لهم «نصر الله»، فهل هم قادرون؟ واهمٌ من يظن ذلك..

الجولة الثانية من جنيف ٣ توشك على الانتهاء وجهود دي ميستورا ما زالت في مرحلة التحضير للمحادثات

| جنيف – الوطن – وكالات

رغم اقتراب موعد انتهاء الجولة الثانية من محادثات جنيف ٣ والمقرر غداً الخميس، لم يتمخض عن تلك المحادثات أي نتائج ملموسة، وبقيت جهود المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا تراوح في مرحلة التحضير للمحادثات، من خلال تسلمه الأوراق من الوفد المنخرطة في هذه المحادثات.

وأنهى وفد الحكومي الرسمي أمس اجتماعات مطولة أنجز خلالها مشروع جدول أعمال المحادثات الذي سيقدمه صباح اليوم إلى المبعوث الأممي، في حين التقى دي ميستورا وفريق عمله وفد «معارضة الرياض» الذي كان أرجأ موعد اللقاء الذي كان محدداً أول أمس.

وقال عضو وفد معارضة الداخل محمود مرعي في اتصال أجرته معه «الوطن» وهو في جنيف «حتى الآن السيد دي مستورا يلتقي الوفود ويستلم الأوراق منها»، معتبراً أن «كل ما يجري يندرج في مرحله التحضير للحوار السوري السوري». وأضاف: «لم يبدأ الحوار حتى الآن». وأعرب مرعي عن اعتقاده بأنه يجري «التحضر لجولة ثانية بعد خمسة عشر يوماً، وحتى الآن ما زلنا في مرحله الإعداد والتحضير وتبادل الأوراق». وأوضح مرعي، أن دي ميستورا سيلتقي اليوم وفد معارضة الداخل، وقال: «بالنسبة لنا لوفد معارضة الداخل حققنا إنجازاً من خلال حضورنا بدعوة رسمية وقدمنا أوراقنا وتم استقبالنا في مبنى الأمم المتحدة مثل باقي الوفود».

ووفقاً لمصادر قريبة من «معارضة الرياض» فإن الأخيرة قدمت لدي ميستورا خلال جلسة أمس ورقة مبادئ بدلاً من الرد على الورقة التي قدمها الوفد الحكومي الرسمي في اجتماعه الأول مع المبعوث الأممي دون أن يتلقى أي رد عليها، علماً أن دي ميستورا وعد رئيس الوفد الحكومي الرسمي بشار جعفري بأن يسلمه رد وفد «معارضة الرياض» غداً الخميس.

وفي مؤتمر صحفي له عقب الجلسة حذر دي ميستورا من أن الإرهاب في سورية والعالم يهدد الجميع، وقال: هجمات بروكسل الإرهابية تدلنا أنه يجب ألا نضيع الوقت لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية. وبين أنه يتم العمل بجد من أجل الوصول إلى فهم وأرضية مشتركة بين الأطراف السورية، موضحاً أن الوثائق التي قدمها الوفد الحكومي الرسمي تمت دراستها بشكل جيد.

ورداً على سؤال حول ما هو الجديد في طروحات وفد «معارضة الرياض»، قال دي ميستورا: «اختلف المناخ العام وليس هناك إغلاق للأبواب كما كان من قبل، ونحن نستمع لكل الأطراف، وكل طرف مهتم باستمرار وقف الأعمال القتالية الذي نريد له النجاح، ولدينا انطباع بأن هناك مرحلة جديدة».

وبعد أن اعتبر دي ميستورا، أنه لا يوجد تناقض بين بياني جنيف١ وفيينا، ذكر أن لديه «توقعات عالية للقاء وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري في موسكو»، معرباً عن أمله أن يكون اللقاء مثمراً وناجحاً وينعكس على الحوار السوري السوري في جنيف.

وأعلن دي ميستورا أنه سيلتقي غداً الوفد الحكومي الرسمي ووفد «معارضة الرياض» من أجل «محاولة تقريب وجهات النظر». كما سيلتقي المبعوث الأممي اليوم وفدي معارضة موسكو والقاهرة.

وغداً تنتهي الجولة الثانية من محادثات جنيف دون تقدم يذكر في حين تتوقع مصادر دبلوماسية غربية لـ«الوطن» أن تكون الجولة المقبلة أكثر حسماً تجاه المباشرة في المحادثات غير المباشرة وتحديد الوفود المشاركة وأعضائها، وخاصة بعد اجتماع كيري ولافروف اليوم وتنسيق المواقف تجاه دفع المحادثات إلى الأمام. وحتى الآن لا يزال موعد الجولة المقبلة غير معلن على أن يبلغه دي ميستورا للوفود غداً الخميس كما قال حيث يستقبلهم في لقاء أخير في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً توقيت جنيف قبل سفرهم.

وكان الوفد الحكومي الرسمي تمنى على دميستورا أن تنطلق الجولة القادمة في ١٤ من نيسان بعد موعد الانتخابات التشريعية وخاصة أن ٤ من أعضاء الوفد من المرشحين (أحمد كزبري عمر أوسي محمد خير عكام وإلياس شاهين).

وعقب الجلسة مع دي ميستورا، أوضح رئيس وفد «معارضة الرياض» أسعد الزعبي، أنه «تم تقديم عدة أوراق لدي ميستورا، للضغط على النظام، بشأن الإفراج عن المعتقلين، وأيضاً فك الحصار عن المناطق، وإيصال المساعدات الإنسانية لكل المناطق المحاصرة». وأضاف: «في نهاية الاجتماع قدمنا ورقة مهمة ومركزية، تتعلق بالمبادئ الأساسية للعملية السياسية في سورية».

وأشار الزعبي إلى أن الوفد الحكومي الرسمي «يرفض حتى اللحظة الخوض بالانتقال السياسي»، ودعا الجانب الروسي «إلى الضغط على وفد الحكومة».

دي ميستورا في مؤتمره الصحفي في جنيف (أ.ف.ب)

المباحثات ستتداول الوضع في سورية وأوكرانيا

بعد تسخين روسي وتبريد أميركي.. بوتين يستقبل كيري و«وقف العمليات القتالية» بينهما

| أنس وهيب الكردي

حسم الكرملين الأمر. الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيستقبل وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي يزور موسكو اليوم وغداً، على أن تتناول المباحثات الوضع في سورية وأوكرانيا، لكن عقدة المفاوضات ستظل على مستوى وزيري الخارجية. زيارة كيري سبقها تسخين روسي متعمد ورد أميركي للتبريد. موسكو لوحت بضرب كل من لم يلتزم بالهدنة بشكل منفرد ما لم تصل إليها ردود فعل واشنطن على مقترحاتها بخصوص سبل تطبيق المراقبة على التزام الأطراف باتفاق وقف العمليات القتالية، وردت الولايات المتحدة بمحاولة سحب فتيل التوتر وأوعزت بلقاءات مع الروس، وأعادت الكرة إلى ملعبهم.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، في تصريحات للصحفيين نقلتها وكالة «تاس» الروسية للأنباء: إن «الاجتماع بين كيري وبوتين سيعقد بالفعل»، من دون أن يحدد موعداً دقيقاً له علماً أن كيري يصل إلى العاصمة الروسية في زيارة تستمر يومين. ومضى موضحاً أن كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف «سيطلعان الرئيس بوتين على ما دار خلال اتصالاتهما ونتائجها، وعلى الأرجح سيناقشان خلال اللقاء مع بوتين مجموعة واسعة من المسائل وقبل كل شيء الوضع في سورية وأوكرانيا».

وعندما سئل عن توقعاته لنتائج الحوار، دعا بيسكوف الصحفيين للتوجه إلى وزارة الخارجية الروسية لمعرفة تعليقها في هذا الشأن، نظراً لأنها المستوى الذي ستجرى به المفاوضات الرئيسية.

وأبدى كيري حماسة كبيرة لزيارة موسكو للقاء الرئيس بوتين بعد قرار الأخير سحب القسم الأساسي من قوات بلاده في سورية، واعتبر أن هذه اللحظة يجب اغتنامها من أجل دفع الحل السياسي للأزمة السورية.

ومن الواضح أن القضية الأساسية في مباحثات كيري بموسكو هي التوصل إلى اتفاق بشأن تفعيل سبل الرقابة على الهدنة، ولا يبدو واضحاً كيف سيؤثر الانسحاب الجزئي للقوات الروسية من سورية في المباحثات.

ومؤخراً، أعرب بيسكوف عن ارتياح موسكو «للاستعداد الذي أبدته الولايات المتحدة» للتنسيق مع روسيا في الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، وقال: إن «الأمر الرئيسي الآن هو تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز عملية التسوية السلمية للأزمة في سورية وفي هذه الحالة فإن استعداد واشنطن لتنسيق هذه الجهود يدعو إلى الارتياح».

من زيارة كيري الأخيرة لموسكو ولقائه بالرئيس فلاديمير بوتين

واحتدمت الأجواء بين موسكو وواشنطن خلال اليومين الماضيين بسبب تهديد روسيا بضرب مخالفي الهدنة في سورية بشكل منفرد بدءاً من يوم الثلاثاء (أمس).

وعلى الفور ناقشت قيادات مركز تنسيق الهدنة الروسي في سورية (الكائن في قاعدة حميميم الجوية)، ومركز التنسيق الأميركي في الأردن، خروق اتفاق وقف العمليات القتالية في محافظات اللاذقية، وحلب، ودمشق، وحماة، حسبما ذكر بيان صدر عن مركز حميميم. وأشار البيان إلى أن «لقاء العمل عبر تقنية الفيديو كونفراس» ناقش أيضاً «مسائل وصول شحنات المساعدات الإنسانية إلى المراكز في محافظة دمشق».

وكانت واشنطن ردت على التهديد الروسي، بدعوة موسكو إلى الامتناع عن القيام بـ«أعمال أحادية الجانب» في سورية، وأعلنت أنها بانتظار الرد الروسي على مقترحات قدمتها بشأن طرق تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية في سورية، معيدةً بذلك الكرة إلى الملعب الروسي.

وأكد مصدر في البيت الأبيض لوكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء، أن أي خطوات أحادية الجانب في سورية غير مقبولة. كما أوضح مصدر في وزارة الدفاع الأميركية أن بلاده تبحث مع روسيا في جنيف تنفيذ اتفاق وقف العمليات القتالية في سورية، بما في ذلك الرد على الانتهاكات. وقال في حديث لوكالة «إنترفاكس»: إن «الولايات المتحدة وروسيا وغيرهما من الدول الأعضاء في «مجموعة الدعم الدولية لسورية» تتبادل باستمرار المعلومات حول انتهاكات الهدنة بعد بدء سريان مفعول الاتفاق بهذا الشأن في ٢٧ من الشهر الماضي».

واعتبر المصدر أن أي «خطوات أحادية الجانب» من روسيا رداً على انتهاكات نظام الهدنة «غير مقبولة وستتعارض مع روح الاتفاق حول وقف أعمال القتال الذي وقع في ميونخ في ١١ شباط».

وفي السياق ذاته، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية جون كيربي: «نتوقع أن يقوم الروس بالامتناع عن الأعمال الأحادية الجانب، والرد على مقترحنا المتعلق بطرق تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية».

تستطيع العمل في الليل بظروف انخفاض الرؤية

أنباء عن وصول مروحيات روسية إلى سورية

| وكالات

أعلنت روسيا أن سحب قواتها العسكرية من سورية يتم وفق الجدول الزمني المعتمد، على حين سيبقى جزء من القوات من ضمنها منظومة «إس- ٤٠٠» ومنظومات «بانتسر- ١C» الصاروخية، لحماية القواعد العسكرية الروسية ومساندة الجيش العربي السوري في عملياته ضد التنظيمات الإرهابية، فيما تحدثت تقارير إعلامية عن وصول مروحيات روسية من طراز «كا-٥٢» و«مي- ٢٨ إن» إلى سورية. وتستطيع هذه المروحيات العمل في الليل في ظروف انخفاض الرؤية.

وأشار الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» إلى ما تطرقت إليه صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية، حول قرار سحب القوات الروسية الأساسية من سورية، مشيرة إلى أن العملية تتم وفق الجدول الزمني المعتمد.

وجاء في مقال الصحيفة، ما أعلنه رئيس إدارة العمليات في هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال سيرغي رودسكوي، بأن سحب القوات الجوية الفضائية الروسية الأساسية من سورية يتم وفق الجدول الزمني المقرر، فقد غادرت جميع القاذفات المقاتلة من طراز «سو-٣٤» وكذلك بعض القاذفات من نوع «سو-٢٤» وطائرات الاقتحام من طراز «سو -٢٥». وأضاف رودوسكوي: «حالياً تجري التحضيرات لسحب طائرات النقل العسكرية إلى قواعدها الثابتة حسب الجدول الزمني المقرر. كما ستنقل بعض الحمولات عن طريق البحر». وأوضح أن «هذا لا يعني أننا سوف ننسحب نهائياً من سورية، بل ستبقى هناك وحدات روسية ترابط في قاعدة حميميم الجوية وميناء طرطوس البحري، لأن الحرب في سورية مستمرة وبقاء هذه الوحدات ضروري لحماية مواقعنا العسكرية هناك جواً وبراً وبحراً».

وأضاف رودوسكوي، استناداً إلى هذا ستبقى ترابط في سورية قوة ومعدات وآليات كافية للقيام بهذه المهمة، دون أن يذكر عددها وأنواعها. ولكن من المعلوم أن حماية المواقع العسكرية من جهة البحر ستقوم بها السفن الحربية الروسية المرابطة في البحر الأبيض المتوسط. هذه المهمة حالياً كلف بها الطراد الصاروخي «فاريغ».

وتابع، «أصبح معلوماً الاحتفاظ بمنظومة صواريخ «إس- ٤٠٠» في سورية ومنظومات «بانتسر- ١C» الصاروخية، لحماية قاعدة حميميم وميناء طرطوس، من الهجمات الجوية وكذلك لمراقبة وحماية الأجواء السورية وخاصة منطقة الحدود السورية- التركية».

وأشار رودوسكوي، أنه إذا ما تعرضت القواعد الروسية في سورية إلى تهديد ما، فإن الطائرات الحربية الروسية المرابطة في قاعدة حميميم (حسب بعض المعطيات ستتكون من نحو ٢٠ طائرة قاذفة من طراز سو- ٢٤ وطائرات مقاتلة لحمايتها من طراز «سو- ٣٠m C» و«سو- ٣٥ C») ستقوم بالقضاء على مصدر الخطر.

وكشفت الصحيفة عن أنه ستبقى في سورية مروحيات من طراز «مي- ٨» و«مي- ٢٤»، هذه المجموعة تعتبر قوة ضاربة، إضافة إلى أن هناك من يشير إلى احتمال إرسال مروحيات من طراز «مي-٢٨ إن» المقاتلة التي يطلق عليها اسم «صياد الليل» ومروحيات «كا- ٥٢» (التمساح)، ولكن وزارة الدفاع الروسية لم تؤكد هذا الأمر.

وحول مهمة هذه القوة الروسية في سورية فإنها حسب الصحيفة ستقوم بتقديم الدعم الجوي للقوات الحكومية السورية عند الحاجة، إضافة إلى مهاجمة مواقع التنظيمات الإرهابية، كما كان سابقاً ولكن بمستوى أقل مقارنة بحجم الهجمات التي كانت تنفذها قبل قرار سحب القوات الأساسية من سورية. ولفتت، إلى أنه ما دامت القوات الحكومية السورية تستخدم أسلحة روسية وآليات عسكرية روسية الصنع، فسيبقى هناك خبراء ومستشارون عسكريون من روسيا أيضاً.

من جانبه عضو المجلس العام لوزارة الدفاع الروسية، إيغور كوروتشينكو، رأى أنه يجب أن تكون لدى روسيا في سورية قوة جوية كافية لتنفيذ المهام التي ستناط بها. أما حماية القواعد من الهجمات الجوية فقد تقرر إبقاء منظومة صواريخ «أس - ٤٠٠» ومنظومات «بانتسر» هناك لمراقبة الأجواء السورية أيضاً.

ومن وجهة نظره، فإنه «من الضروري توسيع إمكانيات النقطة اللوجستية الروسية في ميناء طرطوس، بعد أن أعطتنا السلطات السورية بنى تحتية ومراسي إضافية، لكي نتمكن في المستقبل من تشكيل قاعدة بحرية هناك». وحسب اعتقاده «يجب أن يشمل هذا الأمر قاعدة حميميم أيضاً وأن تكون مدة العقد ٥٠ سنة على أقل تقدير. إضافة لهذا يجب أن تسري على الروس العاملين هناك القوانين الروسية فقط». كما أشار كوروتشينكو إلى أن «تنص الاتفاقية على أن أي حكومة سورية مقبلة بغض النظر عن اتجاهها السياسي لا يحق لها إلغاء الاتفاقية مدة ٥٠ عاماً».

ويُفترض أن تقوم المروحيات بدلاً من الطائرات بضرب مواقع التنظيمات الإرهابية في سورية قريبا. حيث تستمر وحدات من القوات الجوية الروسية في توفير الغطاء للقوات السورية أثناء عملياتها على مواقع التنظيمات المسلحة.

«قوى الداخل» ترفض «الفدرالية» و«التقسيم».. والائتلاف يؤيد «اللامركزية الإدارية»

| الوطن - وكالات

رفضت «قوى الداخل» التي تضم مجموعة من القوى السياسية والتيارات الناشطة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية «الفدرالية» و«التقسيم»، ودعت إلى متابعة أعمال حوارات «دمشق واحد»، على حين دافع الائتلاف المعارض عن اللامركزية الإدارية كخيار يتبناه.

وأصدرت «قوى الداخل» بياناً نقلته مواقع إلكترونية معارضة اعتبرت فيه، «أن محاولة سلب جزء مهم وغال من سورية، ممن يعتبرون أنفسهم أصحاب قرار أو أصحاب شرعية، هم بالحقيقة لا يمثلون تطلعات الشعب السوري، كما لا يمكنهم تقديم تغطية مشروعة لتصريحات خارجية، تحدثت عن الفدرالية في سورية»،

وأكد البيان «حق جميع السوريين في التعبير عن مطالبهم المشروعة، ومن ثم فلا يسوغ لأي كان أن يستغل حالة الضعف التي تمر بها البلاد ليمرر مشاريعه في التقسيم مستنداً لأسباب وهمية».

ورفض مطلقو البيان، إعلان الفدرالية في الجزيرة السورية وفي أي جزء من سورية أينما كان وطالبوا التيارات والأحزاب السياسية السورية (العربية والكردية) أن ترفض هذا الإعلان وتعمل على إلغائه وإلغاء مفاعيله كافة فوراً.

وأكدت تلك القوى في بيانها ضرورة أن تتم لقاءات وحوارات السوريين مع بعضهم البعض في دمشق وطالبت بمتابعة حوارات «دمشق واحد» التي اعتبروا أنها كفيلة بوضع السوريين على طريق الحل الوطني السوري ولمصلحة جميع السوريين دون أي استثناء، لنتمكن جميعنا عندها أن نضع حداً لجرائم تنظيمي داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وغيرها من دعاة التطرف الديني الإرهابي.

من جانبه أصدر «التيار الوطني الديمقراطي للتغيير في سورية» الذي يترأسه محمد سلمان، بياناً حول إعلان النظام الفدرالي في شمال سورية، استنكر فيه الموقف «الانفصالي» الذي اتخذته بعض الأحزاب الكردية، قائلاً: «في الوقت الذي نطمح فيه لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وخلال المفاوضات في جنيف التي تتجه نحو حل سياسي للمأساة السورية، أقدم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بالاتفاق مع مجموعات كردية وأفراد من مكونات أخرى على إعلان النظام الفدرالي في شمال سورية تحت ذريعة أن هذه المناطق هي مناطق (كردية) بحكم أن أغلبية سكانها هم من الأكراد وهو ما لم تؤكده الجغرافيا والتاريخ».

واعتبر التيار أن هذه الخطوة «تمس وحدة الوطن وتهدده بالتشظي والمحاصصة»، وتأتي في ظل رغبة قوى دولية وإقليمية تسعى إلى تقسيم سورية وإنهاء دورها الوطني والقومي، وتزيد من تعقيد الأزمة.

وختم التيار بيانه بالقول: «إننا حريصون على سلامة وطننا ووحدة شعبنا»، ورفض «بشدة» هذه الخطوة التي ليس لها أي شرعية وأدانها لأنها بعيدة عن مصالح الشعب السوري وتصب في مصلحة ضيقة قد تحقق لأصحابها بعض المصالح لكنها في المآل الأخير ستكون وبالاً على الوطن.

من جهته، رئيس الائتلاف المعارض أنس العبدة، ركب موجة الوطنية التي اجتاحت المعارضة الخارجية عموماً وسعت إلى ركوبها والظهور بمظهر الوطني، وأكد أن موقف الائتلاف واضح من الفدرالية، معلنا: «نحن مع اللامركزية الإدارية ولسنا مع الفدرالية».

وعقب ندوة سياسية تحدث فيها في «غازي عينتاب» التركية، قال «العبدة»، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة: «نحن لا نعتقد أن الفدرالية هي النظام المناسب لسورية، لكن داخل الائتلاف مكون أساسي اسمه المجلس الوطني الكردي، يعتقد أن الحل الاتحادي الفدرالي هو المناسب لسورية بسبب التنوع، وهذا من حقه ضمن هذا التنوع، لكنه بالمجمل جزء من الائتلاف قراره مع اللامركزية الإدارية».

وأضاف: «نحن ضد أي جهة أو مكون أو حزب يحتكر لنفسه، قراراً بهذا الموضوع، لأنه لا يحق له أن يتخذ قراراً يتعلق بموضوع شكل الدولة أو طبيعتها».